المصطلح اللساني العربي الحديث مرجعياته وإجرائياته

The Arabic linguistic term: Its references and procedures

نسيمة قطاف*

جامعة باجي مختار-عنابة (الجزائر)، nassimaguettaf23@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022-09-28 تاريخ القبول: 2022-10-26 تاريخ النشر:2022-12-27

ملخص البحث

تواجـه قضـية وضـع المصـطلح في كـل اللغـات ومختلـف العلـوم إشـكالية تحديـد المرجعيـات وطرائـق الاستعمالات، ونعالج في هذا المقال قضية المصطلح اللساني العربي وتراوح المرجعية فيه بين التراث والحداثة وما أسفرت عنه هذه التراوحية إجرائيا. وقد وقفنا على إيجابيات وسلبيات كل واحدة من المرجعيتين من حيث تمثل المعرفة العلمية وخلصنا إلى تغليب المعيار المعرفي على المعيار الإيديولوجي والثقافي تحقيقا للتمثل الصحيح للمعرفة العلمية.

كلمات مفتاحية: المصطلح، اللسانيات العربية، المرجعيات، التراث، الحداثة، المعرفة العلمية.

Abstract:

The question of the place of the term in all languages and in the various sciences comes up against the problem of the definition of references and modes of use. In this article, we address the question of the Arabic linguistic term, its reference oscillating between heritage and modernity, and the outcome of this procedural impasse. We examined the pros and cons of adopting each of the two references, in terms of the representation of scientific knowledge, and we concluded that the cognitive criterion should prevail over the ideological criterion and cultural, in order to achieve a correct representation of scientific knowledge.

Keywords: Term, Arabic Linguistics, References, Heritage, Modernity, Scientific Knowledge.

* **المؤلف المرسل: نسيمة قطاف**

1. مقدمة:

إن الوعي بالمصطلح ليس وليد العصر، وإنما يمتد إلى بدايات عصر التدوين وتأسيس الثقافة العربية الإسلامية، حيث استشعر العرب أهمية المصطلح وهم يؤسسون للعلوم العربية الخالصة نحو علوم الدين والحديث والفقه وعلوم اللغة والنحو والبلاغة والعروض وغيرها، كما استشعروا أهميته وهم ينقلون العلوم والفنون والآداب والفلسفة الأعجمية إلى اللغة العربية، وأدركوا أن المصطلحات أولوية هامة من أولويات التواصل المعرفي بين أهل الاختصاص، وقد اضطرهم ذلك إلى وضع وابتكار مصطلحات لمفاهيم استحدثوها في العلوم العربية الخالصة، وعربوا المصطلحات الأعجمية وترجموها إلى اللغة العربية.

وقد سلك علماؤنا الأوائل طريقين في التعامل مع المصطلح ذكرهما الخوارزمي في كتابه "مفتاح العلوم" «... وأكثر هذه الأوضاع أساميّ وألقابا اخترعت، وألفاظا من كلام العجم أعربت».[1]

فقد قاموا بـ:

- اختراع أسماء لما لم يكن معروفا، كما فعل المتكلمون، والنحويون، والعروضيون، وأصحاب الحساب.
- إطلاق الألفاظ القديمة للدلالة على المعاني الجديدة، على سبيل التشبيه والمجاز، كما في الأسماء الشرعية، والأسماء الدينية وغيرها مما استجد من آداب وعلوم وفنون.
- التعريب وهو نقل الألفاظ الأجنبية إلى اللغة العربية بإحدى الوسائل المعروفة عند النحاة واللغويين.[2]

وقد اجتهدوا في هذا المجال حتى إنهم وضعوا مؤلفات خاصة بمصطلحات العلوم نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: مفتاح العلوم للخوارزمي (ت 387 هـ)، ورسالة الحدود لأبي حامد الغزالي (ت 505 هـ)، والتعريفات للجرجاني (ت 816 هـ)، وكشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي (ت 1108 هـ) وغيرها.

وتشكل بذلك ما يمكن أن نسميه بالمخزون الاصطلاحي التراثي والمتمثل في مجموع المصطلحات، التي وضعها العرب ابتكارا وترجمة وتعريبا، المبثوثة بين ثنايا المعجمات العامة والخاصة وأمّات الكتب العربية.

وقد شهدت الثقافة العربية الوضع نفسه إبان نهضتها الحديثة، مع فارق جوهري وهو أن العرب الأوائل كانوا منتجي معرفة بالدرجة الأولى، وحتى العلوم والفنون والآداب والفلسفة الأعجمية التي قاموا بترجمتها إلى اللغة العربية أضافوا إليها الكثير، بينما النهضة العربية الحديثة اتسمت بالاستهلاك المعرفي، فالمشروع النهضوي الإصلاحي بني أساسا على النقل، فترجمت الكتب الأوروبية في مختلف المجالات العلمية إلى اللغة العربية[3]. وكان من ضمن العلوم والمعارف التي تم نقلها إلى الثقافة العربية اللسانيات الغربية الحديثة.

وقد أفرزت عملية الترجمة قضايا إشكالية متعددة تأتي في مقدمتها قضية المصطلح اللساني وما ترتب عنها من طروحات تتعلق بالخيار الأمثل الذي يمكّن من تلقي المعرفة اللسانية وتمثلها بشكل صحيح، والتي لم تخرج في عمومها عن المواقف الفكرية المطروحة في إطار إشكالية الأصالة والمعاصرة ويمكن «تلخيصها في موقفيْن متباينين: فهناك من يفضل استخدام المصطلحات التراثية (بمفاهيم لسانية حديثة)، وهناك من يؤثر التوليد والتجديد في المصطلح» [4]، فوجد اللسانيون العرب أنفسهم أمام خيارين اثنين وهما الخيار التراثي والخيار الحداثي.

وفيما يلي معالجة لهذين الخيارين بغية الوقوف على الإيجابيات المساعدة على التمكين لتمثل المعرفة العلمية من جهة والسلبيات المعيقة لهذا التمثل من جهة ثانية.

1- الخيار التراثي: وينصّ على ضرورة العودة إلى التراث اللغوي العربي وتناول المصطلحات التراثية وتوظيفها بدلالاتها الحديثة، فيضمن بذلك استمرارية الحياة للمصطلحات التراثية وكذا التواصل الحضاري بين أجيال الأمة الواحدة [5]؛ وضمن هذه الرؤية يتنزّل

استقراء التراث وإحياؤه أولوية من أولويات طرائق وضع المصطلح اللساني سواء على المستوى المؤسساتي أو المستوى الفردي:

أ- على المستوى المؤسساتي: شددت المجامع اللغوية والعلمية على أولوية التراث وأفضليته على بقية الوسائل اللغوية المعتمدة في وضع المصطلح؛ فقد كان من مخرجات ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلح العلمي المنعقدة بالرباط سنة 1981 التي نظمها مكتب تنسيق التعريب بمشاركة جميع المجامع اللغوية والهيئات العلمية إقرار مبدأ أولوية التراث في وضع المصطلح وينص على «استقراء وإحياء التراث العربي وخاصة ما استعمل منه أو استقر منه من مصطلحات علمية عربية صالحة للاستعمال الحديث وما ورد فيه من ألفاظ معربة (...) استخدام الوسائل اللغوية في توليد المصطلحات العلمية الجديدة بالأفضلية طبقا للترتيب التالي: التراث فالتوليد (بما فيه من مجاز واشتقاق وتعريب ونحت)».[6]

ب- المستوى الفردي: استشعر اللسانيون العرب منذ البداية صعوبة ترجمة المصطلح اللساني فتوجهوا نحو التراث اللغوي يستلهمون منه بعض المصطلحات للتعبير عن المفاهيم اللسانية الحديثة، وهو ما عبّر عنه صالح القرمادي خلال ترجمته كتاب "جان كانتينو" "دروس في علم الأصوات" قائلا: «إن الصعوبات التي قامت في طريقنا أثناء عملنا هذا جمّة كأداء أهمها قلة الألفاظ الاصطلاحية الموافقة للمفاهيم الصوتية الجديدة. ولقد سعينا إلى التغلب على ذلك بما استقرينا أهم النصوص النحوية العربية القديمة. نذكر منها بالخصوص نصوص سيبويه ونصوص شرح ابن يعيش والزمخشري المتعلقة بمخارج الحروف والإدغام والإمالة والإبدال والإعلال»[7]. وقد حرص الطيب البكوش على استخدام المصطلح التراثي وتفعيله ضمن المنظومة اللسانية الحديثة ربطا للماضي بالحاضر والقديم بالحديث منطلقا

من المفاهيم القديمة والمصطلحات القديمة، ولم يغير منها إلا ما قد يوقع في الغموض والالتباس أو بان خطؤه وعدم صلاحه اليوم. (8)

إلا أن هذه الاجتهادات الفردية ما لبثت أن تحوّلت إلى دعوات صريحة بضرورة اعتماد المصطلح التراثي للتعبير عن المفاهيم اللسانية الحديثة، يقول مازن الوعر: «إذا أردنا نقل المفاهيم اللسانية الغربية التقنية فإنه لا مجال إلا أن نعود إلى المصطلحات العربية التي يمكنها أن تعني المفهوم الغربي نفسه، وبذلك نكون قد حققنا هدفين في آن واحد؛ الأول أننا لم ننقطع عن التراث بل حاولنا استثماره عصريا، والثاني أننا نقلنا المفاهيم اللسانية الغربية على نحو واضح وسليم ومفهوم». (9)

ولأن اللغة العربية تتوفر على مخزون مصطلحي هائل، وجب استثماره في الدرس اللساني الحديث، لذا يحث محمود فهمي حجازي على ضرورة الإفادة من المصطلحات التراثية حيث يقول: «ثبت أن المصطلحات التراثية تشكل رصيدا مشتركا لا بد من الإفادة منه على نحو واضح في إيجاد المصطلحات اللغوية الحديثة». (10)

2- الخيار الحداثي: وينص على وضع مصطلحات جديدة لاستيعاب المفاهيم اللسانية باعتماد آليتي الترجمة والتعريب، فاللسانيات علم حديث ومعظم مصطلحاته ذات معاني جديدة خاصة وليدة العصر، لا نظير لها في التراث اللغوي العربي، وهو ما أشار إليه محمود السعران، «إن هذا العلم يتضمن تصورات لم تقم في أذهان لغويي العرب، وقد لا يصلح للتعبير عنها مصطلحات عربية رسخت دلالتها وتبلورت، وقد يكون من الخير تجنّب استعمالها حتى لا يختلط معناها الأصيل بالمعنى الحديث الذي يراد بها أن تدلّ عليه»(11)، وهو ما جعله ينأى عن استخدام المصطلح التراثي في مواضع معينة «وكان أول ما راعيته (...) إثبات المصطلح الإنجليزي بحرفه، فنأيت عن اختيار المصطلح العربي القديم ترجمة لبعض المصطلح الإنجليزي –كما صنع جماعة– وآثرت

حيث لا أجد المقابل العربي الملائم، أن أستعمل المصطلح الأوروبي، وذلك كي لا يختلط التصور القديم بالتصور الأوربي الحديث»[12].

ولئن تأرجحت خيارات جل اللسانيين العرب بين المصطلح التراثي والحداثي، فإن قلة منهم من عبّر عن رفضه المطلق للخيار التراثي، وأبرز من نحى هذا المنحى الفاسي الفهري بقوله: «... رفدت اللغة العربية مفردات لغة أخرى ألفاظا ومضامين، فاغتنى المعجم العربي بهذه الروافد الداخلة التي حرصنا على ألا تختلط بالمفردات أو المصطلحات العربية المقترنة ببناءات تصورية ومعرفية وثقافية وتقنية مغايرة. وبذلك، خالفنا من أراد التأصيل بتوظيف مفردات التراث، خشية أن تختلط المفاهيم القديمة والجديدة، فنسقط في المعرفة القديمة ما لا يوجد فيها، أو نُحمَّل المعرفة الجديدة تمثلات قديمة»[13]. ويعبر مصطفى غلفان عن رفضه بكل وضوح للمصطلح التراثي بقوله: «والواقع أننا لا نقف مع ما تذهب إليه بعض توصيات مؤتمرات التعريب حين توصي باستخدام الوسائل اللغوية في توليد المصطلحات العلمية الجديدة بالأفضلية طبقا للترتيب التالي: التراث فالتوليد، إن هذا الأسلوب في اعتقادي غير مستحب في وضع المصطلح الذي يجب أن يكون متميزا عن غيره من الاستعمالات سواء منها العادية أو المتخصصة القديمة».[14]

إن الاختلاف بين الفريقين يدور حول الأخذ بالمصطلح التراثي للتعبير عن المفاهيم اللسانية الحديثة، أو تركه والبحث عن مصطلحات جديدة تستوعب هذه المفاهيم، ويبدو أن الخيار التراثي هو السائد، ويكفي أن نشير في هذا السياق إلى إجماع الهيئات العلمية والمجامع اللغوية وكبار اللسانيين العرب أمثال عبد الرحمن الحاج صالح ومحمد رشاد الحمزاوي ومازن الوعر ومحمود فهمي حجازي وغيرهم على أولوية التراث. وحتى الذين فضّلوا التجديد في المصطلح لم يرفضوا التراث رفضا كليا باستثناء قلة من اللسانيين كما لاحظنا سلفا. لذلك اشترط بعض اللسانيين في من يريد أن يتصدى لهذا العمل أن «يتصف بالأصالة والمعاصرة، أي ينبغي أن يحقق التوازن الثقافي بين الأصيل والقديم وبين المعاصر والحديث».[15]

3. مسوغات الخيار التراثي:

تتخذ إشكالية المصطلح اللساني العربي أبعادا تتخطى البعد المعرفي لتعانق البعد التاريخي الحضاري الذي يشكل السياق المعرفي الذي ظهرت فيه إشكالية المصطلح، وهو سياق كما نعلم أطرته إشكالية الأصالة والمعاصرة، سياق كانت فيه الأمة العربية منشغلة بالبحث عن السبل الكفيلة بالخروج من مأزق التخلف وبناء هوية حضارية معاصرة وغير منفصلة عن ماضيها، وما صاحب ذلك من إشكالات ثقافية متعلقة أساسا بالهوية القومية والتجربة الحضارية التي تخوضها الأمة العربية، ومن جهة أخرى فإن هذه الأمة كانت في منزلة المستهلك للمعرفة فجعلت من الترجمة عماد مشروعها الحضاري، وبذلك جاءت مبررات الخيار الحضاري محاكية لراهن الثقافة العربية وأبعادها الثقافية والإيديولوجية بصفة عامة. وبناء على ذلك يمكن تصنيف هذه المبررات إلى:

1.3 مبررات إيديولوجية:

ينطلق أصحاب الخيار التراثي من تصور مفاده أن «المصطلح العلمي في التراث خلاصة تصور أمة، وخلاصة تطور أمة، وخلاصة علم أمة، وخلاصة كسب أمة، ومفتاح فهم أمة، ومفتاح إقلاع أمة»[16]، فالتراث هو ذاتنا، وللمصطلح علاقة بهذه الذات الحضارية، بماضيها وحاضرها ومستقبلها، هذا التعالق بين التراث/ الذات الحضارية والمصطلح يقتضي حشد الاهتمام بالمصطلح التراثي وجعله أولوية لبناء الذات وأساسا لبناء حاضر الأمة ومستقبلها، خاصة وأن الأمة العربية تعيش اجتياحا حضاريا وثقافيا غربيا، واكتساحا عوليا، وواقعا معرفيا وفكريا مأزوما. إن «التحدي الحضاري للأمة، يهددها تهديدا حقيقيا بالفناء، وأن التصدي الحضاري المكافئ له لن يكون بغير إعادة البناء. ولا سبيل إلى إعادة بناء الذات بغير الانطلاق من التراث، ولا سبيل إلى التراث، بغير مفتاحه الذي هو المصطلحات»[17]. فالمصطلحات تعين على فهم التراث فهما صحيحا وتقويمه ثم توظيفه، لبناء الغد، ذلك أن الفهم الصحيح للتراث يكسب الأمة الرؤية الواضحة التي تمكنها من

وضع كل المفاهيم الواردة على محك المساءلة عن الهوية والفائدة المرجوة وهو ما يضمن الانطلاقة الصحيحة.

في ضوء هذه الرؤية التي نصت على ضرورة الوعي بالتراث ودراسته للانطلاق نحو التغيير من موقع وعي الذات تتنّزل الدعوة إلى أولوية المصطلح التراثي باعتباره ضرورة عصرية يمليها راهن الثقافة العربية بأبعاده القومية والثقافية والإيديولوجية والحضارية.

2.3 مبررات ثقافية:

إن العودة إلى التراث واستلهام مصطلحاته وتفعيلها ضمن المنظومة الاصطلاحية اللسانية الحديثة، وكذا النظر إلى المصطلح التراثي من حيث الإعمال والإهمال، لا يخلو، في واقع الأمر من إشكال ثقافي، فهو يحمل الرغبة في ربط الحاضر بالماضي، والحديث بالقديم، أو مد الجسور بينهما تلافيا للقطيعة، فاعتماد المصطلح التراثي عند المتوكل يساعد على «مدّ الجسور بين الفكر اللغوي العربي القديم والفكر اللساني العربي الحديث على مستوى الكتابة على الأقل، فهو قمين، مع تضافر عوامل أخرى، بالتمكين من تلافي القطيعة التي نلاحظها بين التراث اللغوي ونتاج اللسانيين العرب المعاصرين والتي تشكل مظهرا من مظاهر اليوم ما يقوم بين التأليفين من اختلاف مصطلحي»[18]، واعتماده يحقق هدفين اثنين؛ «الأول أننا لم ننقطع عن التراث بل نحاول استثماره عصريا، والثاني أننا نقلنا المفاهيم اللسانية الغربية على نحو واضح وسليم»[19].

هكذا إذا يعتمد المصطلح التراثي حفاظا على استمرارية القديم وربطا للحاضر بالماضي والقديم بالجديد. ومن جهة فإن إغفال هذه المصطلحات «سيؤدي إلى إحدى النتيجتين لا مفر منهما: إما انقطاع تواصل اللغة وانفصام استمراريتها، وإما ازدواجية مصطلحية لا تخدم غرضنا في التعبير الدقيق والتفاهم السريع»[20]، هذا ما يجعل العودة إلى التراث واستلهام مصطلحاته أمرا ذا أولوية حرصا على استمرارية اللغة العربية ووحدتها عبر المكان والزمان وتجنب قطيعتها مع ماضيها.

رغم ما لهذه المسوغات «من وجاهة إيديولوجية إلا أن العلم يأبى الانسياق وراء الدعاوى التي لا يقوم عليها الدليل العلمي، ولمعالجة أي خيار لا بد من رصد مردوده المعرفي؛ أي ما الفائدة المرجوة من اعتماد هذا المصطلح أو ذاك؟»[21]. يغفل أصحاب الخيار التراثي البعد المعرفي الذي يؤسس لمنهجية أو كيفية اعتماد مصطلح دون آخر وفق قواعد أساسية في إطار ما يعرف بالمصطلحية ونظرية المعرفة باعتبار مفهوم المصطلح وأهميته والفوائد المرجوة منه. فإذا كان المصطلح عبارة عن «تعبير خاص ضيق الدلالة المتخصصة، وواضح إلى أقصى درجة ممكنة، وله ما يقابله في اللغات الأخرى ويرد دائما في سياق النظام الخاص بمصطلحات فرع محدد فيحقق بذلك وضوحه الضروري»[22]، فإن مردوده المعرفي مرهون بقدرته على تمثل المفهوم الحديث المنوط به بوضوح تام ودقة متناهية، ووضوحه مرتبط أساسا بوضوح هذا المفهوم ويتحدد في إطار نظام متكامل من المفاهيم في التخصص العلمي الواحد.

إن المصطلح ليس مجرد وحدة منعزلة أو مستقلة بذاتها عن بقية الوحدات التي تحيا معها، إنما هو وحدة في نظام من المفاهيم المنتمية إلى تخصص علمي واحد أو نظرية واحدة، والمقصود بالنظام هنا «عدد من التصورات أو المفاهيم التي تقوم بينها علائق أو يمكن أن توجد بينها علائق وبها يتم تعريف الكل المترابط»[23]، ويترتب عن هذا المفهوم أن وضع المصطلحات أو إعادة تعريفها «لا يتم إلا في ضوء التحديد الدقيق لموقع المفهوم الذي يدل عليه المصطلح في إطار التخصص ونظام المصطلحات الذي يعبّر عن تلك المفاهيم»[24]. فأيما تغيير يجري على هذا النظام سيُخِل حتما به وبتماسك هيكله العام إذا لم يراع الباحث خصائص هذه البنية أو النظام.

ويمكن أن نمثل لذلك بكيفية تعامل تمام حسان مع مصطلح الاسم؛ فقد أعاد تقسيم الكلام العربي إلى سبعة أقسام بدل ثلاثة وهي: الاسم والصفة والفعل والضمير والخالفة والظرف والأداة باعتماد معياري المبنى والمعنى معا. وإعادة تصنيفه الاسم بإخراج الصفة والضمير والظرف من هذا المصطلح تطلب منه تغيير مفهوم الاسم وترتب عنه أيضا إعادة تصنيف الجملة العربية، فجعله

الصفة قسما قائما بذاته اضطره إلى افتراض نمط ثالث للجملة العربية وهي الجملة الوصفية التي قد تكون أصلية وقد تكون فرعية، وهذا النمط الجديد نظير للنمطين السابقين: الجملة الاسمية والجملة الفعلية، وبهذا يكون لدينا ثلاثة أنماط جديدة لا نمطيْن.[25]

4. عوائق استثمار المصطلح التراثي العربي:

إن اللجوء إلى التراث اللغوي وإحياء مصطلحاته للدلالة على مفاهيم حديثة أمر مشروع على الصعيد المعرفي؛ فقد حافظ أصحاب المدارس اللسانية الحديثة على موروثهم الاصطلاحي، وقاموا بتوظيف مصطلحات قديمة بعد أن أعادوا تعريفها بحسب ما يتلاءم والنظريات التي يشتغلون في إطارها نحو الاسم والفعل والجملة وغيرها[26]. وساعدهم في ذلك عاملان اثنان:

العامل الأول: إن لغات الموروث اللغوي الأوروبي هي لغات ميتة بالأساس (ممثلة في اللغة اللاتينية واليونانية) والعودة إلى الألفاظ الميتة سواء كانت ألفاظا عامة أو خاصة (مصطلحات) تعد من أفضل وسائل وضع المصطلحات للتعبير عن المفاهيم العلمية والحضارية المستجدة، كما أنها تسهم في استقرارها وانتشارها «ربما كانت الطريقة التي حققت للمصطلح العلمي الأوروبي استقلاله لجوء العلماء إلى اللغات الميتة، فأغاروا عليها إغارة عنيفة يشتقون منها، ويفسدون فيها، ويحددون لألفاظها معاني لم يقل بها أحد من أهلها... وبذلك ثبت أن وجود اللغات الميتة ضروري لقيام المصطلحات، وذلك أنهم استطاعوا أن يفسدوا فيها ما يشاؤون ويزيدون فيها، وينتقصون، وهو ما لا يمكن عمله في اللغات الحية... ولولا هذا الكنز من اللغات لما وضعت الإنجليزية ولا غيرها من اللغات الأوروبية حاجات التعبير عن مفاهيم الحضارة ومنجزات العلم وكشوف البحث الجديد».[27]

العامل الثاني: تراجع الدراسات اللغوية القديمة أمام اللسانيات الحديثة، سواء على المستوى النظري، فالانشغال منصب على النظريات اللسانية وتطويرها بالمرجعية المستثمر لمفاهيمها وتصوراتها وإشكالاتها وما إلى ذلك، أو على المستوى التطبيقي، حيث يعمل الغرب على استثمار ما وفرته

النظريات اللسانية الحديثة من معطيات حول الظاهرة اللغوية في حل إشكالات تخص اللغة في ميادين علمية متعددة. وهذا يعني أن المصطلحات التراثية لم تعد مستعملة على المستوى العلمي والعملي، وهذا من شأنه «أن يسهل استخدام مصطلحات قديمة (مع إعادة تعريفها) للدلالة على مفاهيم لسانية حديثة، إذ ليس ثمة ما يمكن أن يشوش عملية تلقي المصطلح المعاد توظيفه».[28]

هذا ما يفسر لجوء أقطاب اللسانيات الحديثة في الغرب إلى اقتراض مصطلحات موروثهم اللغوي اللاتيني واليوناني وإعادة توظيفه تماشيا مع قاعدة وضع المصطلح التي تسعى إلى تقديم اللفظ غير المستعمل على المستعمل[29]. ولو قمنا باستقراء المصطلحات الغربية لوجدنا جلها ينتمي إلى الفكر اللغوي القديم وبعضها أخذت جذورها من اللاتينية كما نعلم على غرار Philologie و Linguistique وغيرهما.

وإذا تم هذا الإجراء بسلاسة في اللسانيات الغربية، كما لاحظنا، فإن تنفيذه في اللسانيات العربية عسير جدا لأسباب ثقافية وأخرى معرفية إبستيمية.

1.4 العوائق الثقافية:

استمرار حضور التراث اللغوي في المشهد اللساني العربي سواء على مستوى الكتابة اللسانية أو على المستوى التطبيقي العلمي؛ فما زلنا إلى يومنا نستثمر التراث في حل إشكالات تخص اللغة العربية في ميادين مختلفة نحو التعليمية والصناعة المعجمية والحوسبة وغيرها، رغم محاولات كبار اللسانيين العرب إعادة وصف اللغة العربية وتفسيرها في ضوء أحدث النظريات اللسانية. إن استخدام المصطلح التراثي للتعبير عن مفهوم جديد، في ظل استمرارية حضور التراث، يحدث «لبسا عند ورود المصطلح ويجعل القارئ يتردد في فهم المصطلح بين الدلالة القديمة والدلالة الجديدة»[30]، لأن المتلقي يصبح في هذه الحالة غير قادر على الفصل بين المفهوم القديم والمفهوم الحديث بحكم أن المصطلح القديم ما يزال مشغولا دلاليا. وهذا من شأنه أن يحول دون التمثل الصحيح للمعرفة اللسانية. ناهيك عن أن هذا الإجراء في هذه الوضعية تحديدا يخلّ بأحد القواعد الأساسية التي أقرها

علم المصطلح والتي تنص على أن «يعبّر المصطلح الواحد على مفهوم واحد في الحقل العلمي الواحد، من أجل أن يكون هناك لغة علمية مضبوطة يفهمها المشتغلون في ذلك بسهولة وسرعة وبدون التباس أو غموض يعرقل عملية التواصل المنشودة».[31]

هكذا يصبح من العسير جدا استخدام مصطلح واحد للدلالة على مفهومين مختلفين، بحكم اشتراك التراث واللسانيات الحديثة في موضوع الدراسة وإن اختلفت تصورات اللسانيين لهذه الظاهرة، ولو تعلق الأمر بمجال معرفي آخر لسهل هذا الإجراء، فالمصطلحات تهاجر من علم لآخر كما نعلم.

2.4 عوائق معرفية إبستمية:

لكل نظرية علمية «أساسات نظرية، تمثل مقولاتها المرجعية التي تستند إليها، وتمثل هذه الأساسات القناعات الأولية، أو الإواليات التي هي مجموعة من المسلمات والبديهيات، ينطلق منها واضع النظرية، وتظل شبكة المصطلحات مرتبطة بها، ومستمدة لقيمتها من خلال هذه التحديدات المرجعية»[32]. وهذا يعني أن المصطلح التراثي يكون مشدودا إلى مرجعيته التراثية والتي تختلف عن المرجعية المعرفية التي يستند إليها المصطلح الحديث، بحكم اختلاف المنطلقات والأهداف والذي من شأنه أن يميّز بين النظريات؛ فالدافع الأساسي لنشأة الدرس اللغوي القديم كان علاج ظاهرة اللحن لما تشكله من خطورة على فهم القرآن الكريم، فمنطلقه هو الدلالة، ومهما عولجت من مشاكل مرتبطة بالبنية الصوتية فهي تهدف قبل كل شيء إلى المعنى، إذ الكشف عن قوانين استقامة الكلام لا هدف منها غير المعنى.

وأما منطلق اللسانيات الغربية فكان إعادة النظر في موضوع الدراسة اللغوية وهو اللغة والتي أصبح ينظر إليها على أنها نظام من العلامات أو الرموز الصوتية، وهو المبدأ الذي تأسست عليه اللسانيات الحديثة؛ وقد ترتب عن هذا التصور الاهتمام بالبنية الشكلية لهذا النظام والكشف عن القوانين التي تحكمه في مقابل إهمال الدلالة[33]. إذا فنحن أمام نسقين معرفيين مختلفين، مما يصعب

علينا عملية النقل المفهومي من النسق التراثي إلى النسق اللساني الحديث، فالمصطلح القديم يرد «في أصله موضوعا للدلالة على مفهوم يتم تحديده داخل النسق المفهومي الذي يشكل الجهاز الواصف في الفكر القديم. وما يصدق على المصطلح القديم ينسحب (...) على المصطلح الحديث. نحن، إذن، حين نكون بصدد التعريب عن طريق المصطلحات القديمة، أمام مصطلحين دالين على مفهومين ينتميان إلى نسقين مفهوميين مختلفين»[34].

والذي يتم في هذه الحالة هو أخذ لفظ المصطلح القديم بعد إفراغه من المفهوم الدال عليه، ومفهوم المصطلح الحديث حيث تتم الاستفادة من الدال فقط، وربما هذا ما جعل المجامع اللغوية والهيئات العلمية تشترط للاستفادة من المصطلح القديم أن يطابق مفهومه مفهوم المصطلح الحديث أو يدانيه، وهذا أمر يصعب تحقيقه بفعل اختلاف المرجعيات، فالمصطلحات لا تملك «معنى بمقتضى صورتها، ومن ثم فالمعنى الذي تكتسبه إنما يكون بالإشارة إلى وظيفتها النسقية داخل النسق النظري»[35]. ثم إن هذا الأمر محفوف بالمخاطر، لأن المصطلحات التراثية ما تزال مشغولة دلاليا، مما يفسد التمثل الصحيح للمفهوم الحديث وفي الوقت ذاته يخل بأهم خاصيّة للمصطلح وهو الوضوح وأمن اللبس.

وقد استشعر اللسانيون العرب منذ البداية صعوبة هذا المسلك ومخاطر تفعيل المصطلح التراثي في المنظومة اللسانية الحديثة، وهو ما اضطرهم إلى تفضيل الترجمة والتعريب في مواقع كثيرة، واضطر البعض الآخر إلى رفض توظيفه مطلقا. ونستحضر في هذا السياق أحد أبرز اللسانيين العرب "أحمد المتوكل" الذي ظل وفيا لمشروعه اللساني القائم على مد جسور التواصل بين التراث واللسانيات الحديثة في إطار رؤية إبستمية واضحة مؤسسة على أطروحة التطور في مقابل أطروحة القطيعة، ومدركا لحدود الاختلاف بين المنظومتين التراثية واللسانية الحديثة مما اضطره إلى تدبير هذا الاختلاف بإعادة قراءة التراث اللغوي وإعادة تنظيم ما يمكن أن يمثّل فكرا وظيفيا في نظرية ثانية اعتبرها امتدادا للفكر الوظيفي مما أتاح له استثمار المتاح من هذا التراث في تطعيم الأنموذج

الوظيفي، ورغم كل ذلك يقرّ بصعوبة إعمال المصطلح التراثي في مواقع كثيرة، بناء على تجربته الفعلية في هذا المضمار فيقول: «... إلا أن الممارسة الفعلية أثبتت –فيما يتعلق بتجربتي الشخصية على الأقل– أن عملية توظيف المصطلح التراثي هذه ليست بالعملية الميسورة على الإطلاق وأن ما يمكن أن يتوخى منها نظريا، من فوائد غالبا ما ينقلب في خضم التطبيق الفعلي إلى مخاطر يمكن أن تصبح باعثا وجيها على تجنب المصطلح القديم في عملية الترجمة تجنبا يكاد يكون كليا»[36]. لذلك فالأولى استحداث مقابل عربي جديد على الأقل في الوقت الراهن لأن هذا الإجراء يتطلب معجما تاريخيا أحاديا للمصطلحات التراثية يتتبع تطورها ضمن بنيتها المعرفية وسياقاتها التاريخية والحضارية التي أنتجتها.

5. الخاتمة:

إن الخيار التراثي تحركه دوافع إيديولوجية وحضارية لا معرفية، والمتمثلة أساسا في مد جسور التواصل بين التراث اللغوي واللسانيات الحديثة وتحقيق التوازن بين الأصيل القديم وبين المعاصر الحديث، والحال أن إعمال مصطلح معين في مجال معرفي معين يخضع لقواعد علمية ومنهجية صارمة ويتوقف على مردوده المعرفي وقدرته على تمثل المفهوم الحديث ويتم ذلك بـ:

- النظر إلى المصطلح على أنه وحدة من نظام مفاهيم تخصص معين؛ والمنطلق الأساسي في تحديد دلالته يكون عن طريق مكانه بين المصطلحات الأخرى المتواجدة معه في هذا النظام.
- مراعاة الخلفية المعرفية والفلسفية للنظرية التراثية والنظريات اللسانية الحديثة مما يتطلب عرض كل نظرية بمصطلحاتها.
- إن العودة إلى المصطلح التراثي يخل بالقواعد المنهجية الصارمة التي أقرتها المصطلحية وذلك بالنظر إلى استمرارية حضور التراث أو الوضع المعرفي المزدوج الذي تعيشه الثقافة العربية والمتمثل في حضور التراث واللسانيات معا سواء على المستوى النظري أو العملي.

وهو ما يجعل استحداث مقابل عربي جديد للدلالة على المفهوم الحديث أولى من اعتماد المصطلح التراثي الذي قد يعيق التمثل الصحيح للمعرفة اللسانية.

6. الهوامش:

1- الخوارزمي، مفاتيح العلوم، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، ط2، دار الكتاب العربي، بيروت: 1989، ص 15.

2- ينظر: أحمد مطلوب: نحو مصطلحات عربية، مجلة اللسان العربي، العددان 55 و 56، ذو القعدة 1424 هـ ديجنبر (كانون الأول) 2003، ص 105.

3- ينظر: مصطفى غلفان، اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة، حفريات النشأة والتكوين، شركة النشر والتوزيع المدارس، ط1، شركة النشر والتوزيع المدارس، الدار البيضاء: 2006، ص 8.

4- مجموعة من الباحثين، المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات (إنجليزي – فرنسي – عربي)، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعريب، سلسلة المعاجم الموحدة، 2002، ص 15.

5- عبد السلام شقروش، إشكالية ترجمة المصطلح اللساني بين الخيار التراثي والخيار الحداثي، مداخلة ألقيت في الندوة العلمية الدولية المشتركة المصطلح والتواصل، أيام 3 – 6 ديسمبر 2007، جامعة سوسة وجامعة تونس.

6- ينظر: دليل مكتب تنسيق التعريب، بنك المصطلحات العربية الموحدة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعريب، 2016، ص 13.

7- جان كانتينو، دروس في علم الأصوات، تر: صالح القرمادي، الجامعة التونسية مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس: 1966، ص 7-8.

8- ينظر: الطيب البكوش، التصريف العربي، تونس: 1973، ص 22.

9- مازن الوعر، مشكلات الترجمة في المصطلح العربي اللساني، علامات، ج 48، م 12، ربيع الآخر 1424 يونيه 2003، ص 60.

10- محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1994، ص 233.

11- محمود السعران، علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية، بيروت: (د ت)، ص 29.

12- المرجع نفسه، ص 7-8.

13- عبد القادر الفاسي الفهري بمشاركة نادية العمري، معجم المصطلحات اللسانية إنجليزي – فرنسي –عربي، دار الكتاب الجديد المتحدة، (د ت)، ص 7.

14- مصطفى غلفان، المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، أي مصطلحات لأي لسانيات، مجلة اللسان العربي، العد 46، شعبان 1419هـ ديسمبر (كانون الأول) 1998، ص 152.

15- مازن الوعر، قضايا أساسية في علم اللسان الحديث، مدخل، دار طلاس للدراسات والترجمة، ط1، دار طلاس للدراسات والترجمة، دمشق: 1988، ص 363.

16- الشاهد البوشيخي، دراسات مصطلحية، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 2012، ص 160.

17- المرجع السابق، ص 162.

18- أحمد المتوكل، استثمار المصطلح التراثي في اللسانيات الحديثة: اللسانيات الوظيفية نموذجا، المناظرة مجلة فصلية تعنى بالمفاهيم والمناهج، العدد 4، رجب 1414، دجنبر 1993، ص 52.

19- مازن الوعر، مشكلة الترجمة في المصطلح العربي اللساني، ص 60.

20- علي القاسمي، علم المصطلح، أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، مكتبة لبنان ناشرون، ط 1، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان: 2019، ص 244.

21- عبد السلام شقروش، المصطلح الساني المترجم بين الخيار التراثي والخيار الحداثي، ص 5.

22- محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية في وضع المصطلح، ص 11 – 12.

23- محمد حسن عبد العزيز، المصطلحات اللغوية، ضمن تمام حسان رائدا لغويا، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2002، ص 296.

24- المرجع نفسه، ص 12-13.

25- ينظر: محمد حسن عبد العزيز، المصطلحات اللغوية، ص 297.

26- ينظر: أحمد المتوكل، استثمار المصطلح التراثي في اللسانيات الحديثة: اللسانيات الوظيفية نموذجا، ص 51.

27- عبد الصبور شاهين، اللغة العربية لغة العلوم والتقنية، مطبعة دار الإصلاح، ط1، 1983، ص 232.

28- أحمد المتوكل، استثمار المصطلح اللساني في اللسانيات الحديثة، ص 55.

29- ينظر: عبد السلام المسدي، مباحث تأسيسية في اللسانيات، مؤسسة عبد الكريم بن عبد الله للنشر والتوزيع، ط1، مؤسسة عبد الكريم بن عبد الله للنشر والتوزيع، تونس: 1997، ص 113.

30- محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص 228.

31- علي القاسمي، ألفاظ الحضارة هل هي كلمات عادية أم مصطلحات تقنية؟، مجلة اللسان العربي، العدد 55-56، ص 112.

32- عبد السلام شقروش، المصطلح اللساني المترجم بين الخيار التراثي والخيار الحداثي، ص 6.

33- لمزيد من التفصيل ينظر: عبد السلام شقروش، البحث اللساني العربي بين المرجعية التراثية والإجرائية الحديثة، مجلة اللسانيات واللغة العربية، منشورات مخبر اللسانيات واللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باجي مختار عنابة، مطبعة المعارف، العدد3، جوان 2007، ص 46 وما بعدها.

34- أحمد المتوكل، استثمار المصطلح التراثي في اللسانيات الحديثة، ص 52-53.

35- ماهر عبد القادر محمد علي، نظرية المعرفة العلمية، دار النهضة العربية، بيروت: 1985، ص 121.

36- أحمد المتوكل، استثمار المصطلح التراثي في اللسانيات الحديثة، ص 52.

6. قائمة المراجع:

1- أحمد المتوكل، استثمار المصطلح التراثي في اللسانيات الحديثة: اللسانيات الوظيفية نموذجا، المناظرة، مجلة فصلية تعنى بالمفاهيم والمناهج، العدد 4، رجب 1414هـ دجنبر 1993.

2- أحمد مطلوب، نحو مصطلحات عربية، مجلة اللسان العربية، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعريب، العددان 55 و 56، ذو القعدة 1424 هـ ديجنبر (كانون الأول) 2003.

3- جان كانتينو، دروس في علم الأصوات، تر: صالح القرمادي، الجامعة التونسية، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، (تونس: مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، 1966).

4- الخوارزمي، مفاتيح العلوم، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، ط2، (بيروت: دار الكتاب العربي، 1989).

5- دليل مكتب تنسيق التعريب، بنك المصطلحات العربية الموحدة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعريب، 2016.

6- الشاهد البوشيخي، دراسات مصطلحية، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 2012.

7- الطيب البكوش، التصريف العربي، (تونس: 1973).

8- عبد السلام المسدي، مباحث تأسيسية في اللسانيات، مؤسسة عبد الكريم بن عبد الله للنشر والتوزيع، ط1، (تونس: مؤسسة عبد الكريم بن عبد الله للنشر والتوزيع، 1997).

9- عبد السلام شقروش، البحث اللساني العربي بين المرجعية التراثية والإجرائية الحديثة، مجلة اللسانيات واللغة العربية، منشورات مخبر اللسانيات واللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باجي مختار عنابة، مطبعة المعارف، العدد3، جوان 2007.

10- عبد السلام شقروش، إشكالية ترجمة المصطلح اللساني بين الخيار التراثي والخيار الحداثي، مداخلة ألقيت في الندوة العلمية المشتركة (المصطلح والتواصل) أيام 3-6 ديسمبر 2007، جامعة سوسة وجامعة تونس.

11- عبد الصبور شاهين، اللغة العربية لغة العلوم والتقنية، مطبعة دار الإصلاح، ط1، 1983.

12- عبد القادر الفاسي الفهري بمشاركة نادية العمري، معجم المصطلحات اللسانية إنجليزي–فرنسي–عربي، دار الكتاب المتحدة.

13- علي القاسمي، ألفاظ الحضارة هل هي كلمات عادية أم مصطلحات تقنية؟، مجلة اللسان العربي، العدد 55-56.

14- علي القاسمي، علم المصطلح، أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، (لبنان: مكتبة لبنان ناشرون، 2019).

15- مازن الوعر، مشكلات الترجمة في المصطلح العربي الساني، علامات، ج 48، م 12، ربيع الآخر 1424 يونيه 2003.

16- مازن الوعر، قضايا أساسية في علم اللسان الحديث، مدخل، دار طلاس للدراسات والترجمة، ط1، 1988.

17- ماهر عبد القادر محمد علي، نظرية المعرفة العلمية، دار النهضة العربية، (بيروت: دار النهضة العربية، 1985).

18- مجموعة من الباحثين، المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات (إنجليزي–فرنسي–عربي)، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعريب، سلسلة المعاجم الموحدة، 2002.

19- محمد حسن عبد العزيز، المصطلحات اللغوية ضمن تمام حسان رائدا لغويا، عالم الكتب، ط1، (القاهرة: عالم الكتب، 2006).

20- محمزد فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1994.

21- محمود السعران، علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية، (بيروت: دار النهضة العربية، د ت).

22- مصطفى غلفان، اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة، حفريات النشأة والتكوين، ط1، (الدار البيضاء: شركة النشر والتوزيع والمدارس، 2006).

23- مصطفى غلفان، المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، أي مصطلحات لأي لسانيات، مجلة اللسان العربي، العدد 46، شعبان 1419هـ ديسمبر (كانون الأول) 1998، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعريب.